بعد ارتفاع أسعار البترول عالميا

المستثمرون يقتحمون مجال الطاقة البديلة

د. أمين مبارك

د. منى البرادعى

د. نادر رياض

□ تحقيق ـ محمد حماد:

تأخرت مصر سنوات طويلة فى الاتجاه الى انتاج الطاقة من المصادر البديلة.. كان هذا التأخير سببا فى الوضع الحالى الذى تجد مصر نفسها فيه مضطرة الى الاسراع في خطة لتنفيذ ذلك بعد ان اتجهت اسعار البترول عالميا الى الصعود..

يحدث ذلك بينما تمتلك مصر ـ وفقا لاراء الخبراء ـ امكانيات طبيعية هائلة تمكنها من انتاج الطاقة بوفرة كبيرة من الرياح اوالطاقة الشمسية.

المستثمرون والخبراء اكدوا في تصريحاتهم لـ«العالم اليوم» ضرورة تحقيق خطوات جادة فى هذا المجال لما يمكن ان يحققه لمصر من عائد اقتصادى كبير.

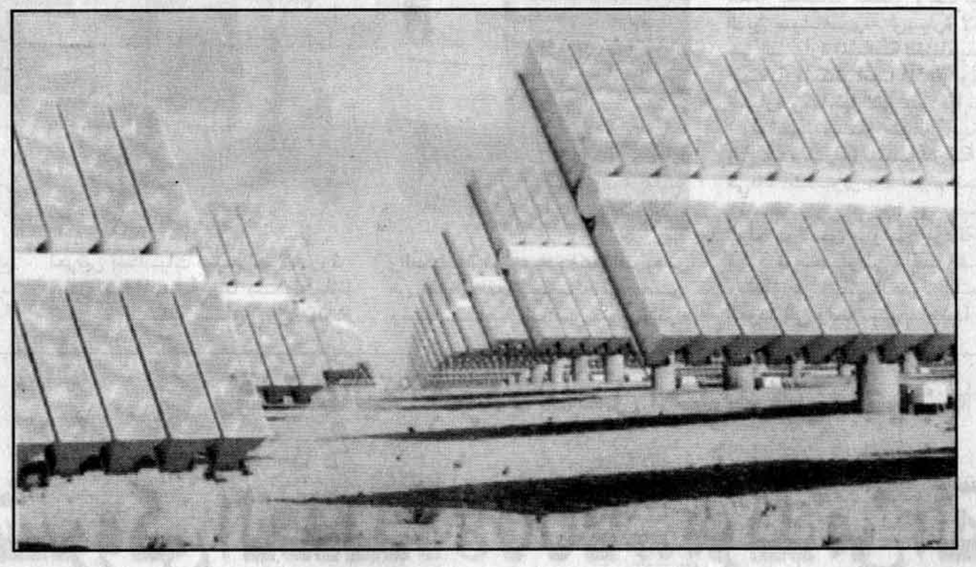

د. نادر رياض: إمكانيات هائلة لم نستفد منها إلا بنسبة متواضعة

د. أمين مبارك: قانون لتنظيم علاقة المستثمرين فى إنتاج الكهرباء بالحكومة

يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية ـ الاوروبية ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بجمعية رجال الاعمال المصريين انه على الرغم من ان الطاقة الشمسية المتاحة فى مصر تتميز بالضخامة المفرطة مقارنة بمعظم الدول الاوروبية فان ما يستفاد به من هذه الطاقة في الوقت الحاضر لا يشكل سوي نسبة متواضعة للغاية مقارنة بالمتاح منها، ويتضح ذلك من البيانات المعلنة من وزارة الكهرباء عن عام 2002 التي تبين ان الطاقة المولدة من مصادر احفورية «البترول ـ الفحم ـ الغاز» تمثل 84,1٪ من التلج العام بينما 15,5٪ من هذا التلج «الكهرباء» يعتمد على المصادر المائية فى حين ان نسبة اسهام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة ومعظمها من الرياح ـ تتراوح بين 0,3و0,4٪ وهى قيمة لم يطرأ عليها اى تحسن واضح فى عام 2005 كما ان بيانات نفس المصدر لخطة توليد الكهرباء حتى عام2022 توضح ان طاقة الرياح لن تتعدى حاجز الـ622 ميجاوات من اجمالى انتاج يصل الى 51300 ميجاوات بما يعنى تراجع هذا الاسهام الى نسبة 1,2٪.

الطاقة الشمسية

من ناحية اخرى، فإن مشروع محطة الكريمات «وهى محطة شمسية / حرارية يجرى انشاؤها حاليا» ستكون ذات قدرة لا تتعدى الـ150 ميجا وات والتي تدخل الخدمة فى 2008/ 2009 وأذا اضفنا الي ذلك الطاقة المخطط لها التي تبلغ 600 ميجاوات من المحطة الشمسية/ الحرارية فى برج العرب فإن التلج المتواضع مع سنة 2022 لن يتعدى نسبة الـ1,64٪ من اجمالى الطاقة المولدة.

هذا الامر فى حد ذاته يعنى ان خطة مصر فى توفير الطاقة المستقبلية حتى عام 2022 تتسم بتواضع نسبة اعتمادها على الطاقة النظيفة والمتجددة بما يقترب من حالة عدم الادراج بالخطة وخلوها من اى اشارة لنشاط توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وما ورد من قبل على تواضعه لينسحب تحت الطاقة الشمسية الحرارية.

كما ان التنمية المستدامة ـ كما يعرضها برنامج للرئيس ـ تعنى الوفاء باحتياجات الاجيال الحالية دون الاخلال باحتياجات الاجيال اللاحقة واذا كان ارتفاع التكلفة الاستثمارية وانخفاض تكلفة التشغيل قد وقفا فى الماضى عقبة على طريق الاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة فإن ما شهده العالم منذ 1990 من تقدم واسع المدى فى تكنولوجيا استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة يجعل هذه التكنولوجيا امرا حيويا يستحق المحاولة الجدية والعاجلة والمستمرة.

ويؤكد الدكتور نادر رياض ان تكنولوجيا الوقود الاحفورى ـ وهى الاكثر استخداما في مصر والاكثر تلوثا للبيئة ـ تمثل خطورة على صحة الانسان وكذا على الثروات الحيوانية والنباتية.

كما ان الزيادة السكانية الكبيرة والاهداف الطموح للتنمية تجعلان هناك حاجة متزايدة للتوسع فى انتاج الطاقة بما يمثله ذلك من تكلفة نلاحظ انها تتزايد نتيجة انفلات اسعار البترول.

وترتب علي هذا ما صدر مؤخرا من دعم لاسعار البترول فى مصر وصل الى 40 مليار جنيه في 2005/2006 وهى قيمة استهلاكية ليس لها اى مردود استثمارى بمعنى انها ستستمر خلال الاعوام المقبلة مع الارتفاع المحتمل فى قيمتها تقدر بـ15٪ سنويا دون علاج للمشكلة الاصلية على الجانب الانتاجى من زيادة معدلات الطاقة من مصادر غير بترولية.

حرب ضروس

ويوضح ان العالم يشهد نهضة صناعية متنامية ادت لتصاعد معدلات الطلب على استخدامات الطاقة والتي تعتمد اساسا على الطاقة الحرارية المتولدة عن «البترول ـ الغاز الطبيعى ـ الفحم» بما ينذر بفقدان السيطرة على التحكم فيها بمعرفة الدول الكبرى، بل ويشهد العالم الان بداية مرحلة حروب تدور رحاها للسيطرة على المناطق البترولية ذات المخزون المتميز.

كما يتجه العالم حاليا الى ضرائب توجه حصيلتها لصندوق دولى وتفرض على عمليات توليد الطاقة المسببة للانبعاث الحرارى وستفرض على الدول دون استثناء ليمتد اثرها على الافراد والمنشآت مما سيزيد من اسعار الطاقة ذات الانبعاث الحرارى من آلات الاحتراق الداخلى اى محركات الديزل والبنزين التي سيمتد اثرها الى السيارات والبواخر والطائرات وبالطبع مولدات محطات توليد الكهرباء التقليدية.

هذا الامر يؤدى بالتأكيد لزيادة الاقبال علي استخدامات توليد الطاقة اعتمادا علي ما اتفق على تسمية بالطاقة النظيفة والمتجددة ويقصد بها الاستفادة بالطاقة المولدة عن طريق الرياح وتلك المتولدة عن تدفق المياه سواء عن طريق السدود او حركة الامواج للبحار والمحيطات بالاضافة للطاقة الشمسية.

تجربة شخصية

ويقول عبدالله حلمى عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الكيماوية: بسبب ارتفاع اسعار الطاقة بدأنا نبحث عن بدائل اخرى حيث قمت بالاتصال بشركة المانية متخصصة فى الطاقة البديلة خاصة الطاقة المولدة من الرياح وحصلنا من هيئة الارصاد الجوية على جميع المعلومات والتقارير الخاصة بقوة الرياح على مدار السنة لكن الشركة الالمانية اكدت لنا قوة الرياح بمدينة العاشر من رمضان والتى قررت انشاء وحدات الطاقة البديلة بها حيث توجد مجموعة شركاتى ولم اكتف برأي الشركة الالمانية ولكن قمنا بالاتصال بشركة فى الدانمارك اكدت لنا انها لديها تكنولوجيا متقدمة يمكن ان تعمل على قوة الرياح الموجودة بمدينة العاشر من رمضان، ويقول حلمي ان مصنعى الجديد الذى سيفتتح قريبا «أوميا ايجبت » يستهلك فى مراحلة الثلاث نحو 42 ميجا من الكهرباء ولما كانت الكهرباء من العناصر المؤثرة فى الانتاج اتجهنا الى تنوع مصادر الطاقة خاصة مع الاتجاه لرفع الاسعار. ويؤكد اننا فى حال نجاحنا فى هذه التجربة بالعاشر من رمضان سنكون قد اضفنا شيئا مهما بالنسبة للصناعة لان الطاقة اصبحت احدى اهم المميزات الاساسية الجاذبة للاستثمار، فضلا عن اننا فى مصر لدينا مقومات كبيرة لانتاج الطاقة البديلة سواء من طاقة الرياح او الطاقة الشمسية وهو ما يضعنا فى موقع ريادى بين الدول المنتجة للطاقة البديلة.

رياح الزعفرانة ذات سرعة ضخمة

من جانبه، يقول الدكتور اسامة السعيد رئيس مجلس ادارة شركة الثروة المعدنية ان حجم الطاقة بمصر يصل الى نحو 24 ألف ميجاوات فيما يزداد الطلب على الكهرباء سنويا بنحو بين 0,6 و 0,9 ميجا.

ويوضح ان مشكلتنا فى مصر كانت تتمثل فى نوع الموديل المستخدم فى المحطة التي ستنتج الطاقة، مشيرا الي ان الاستثمار فى هذا المجال من الاستثمارات المريحة جدا لان «زبون» الكهرباء موجود وليس هناك اي مشكلة فى تسويقها، كما اننا يمكن ان نعظم الاستفادة من الشبكة الاوروبية الموحدة التي انضممنا اليها موضحا ان انتاج الكهرباء من البدائل الجديدة يعتمد علي الغاز لذلك آن الاوان ان نعتمد على حلقة الرياح حتي نقلل الطلب على الغاز. ويضيف ان منطقة الزعفرانة تصل سرعة الرياح بها الى نحو متر واحد لكل ثانية وهى من اعلى سرعات الرياح على مستوى العالم.

ويقول انه جرى التفكير حاليا فى انشاء محطة تحلية مياه فى منطقة جبل عتاقة بالسويس ويتم رفع المياه لاعلى ثم تنزل من فوق الجبل على توربينات من خلال دائرة مغلقة تغذى نفسها بالطاقة، وبالتالى تستطيع توليد كهرباء من طاقة الماء، مشيرا الى ان هذا المشروع سيكون من اكبر المشروعات بمصر لتوليد الطاقة فضلا عن انه سيحدث طفرة كبيرة فى مجال توليد الطاقة البديلة وبعد ذلك يتم اضافة هذه الطاقة الى الشبكة الكهربائية.

قانون للطاقة البديلة

ويقول الدكتور امين مبارك استاذ الهندسة بجامعة القاهرة اننا نحتاج الي قانون لتنظيم عملية توليد الطاقة البديلة خاصة ان المجلس الاعلى للطاقة يعكف حاليا على اعداد قانون لتنظيم الطاقة حيث ينظم عملية ضخ الطاقة المولدة من الرياح او المصادر الاخرى على الشبكة وكيفية السحب من الشبكة الكهربائية.

ويوضح ان الوضع الحالى لا يضع الرؤية كاملة امام المستثمرين الذين يرغبون في دخول هذا المجال لان المستثمرين اذا قاموا بضخ الطاقة في الوقت الحالى فسيضخونها بسعر منخفض واذا قاموا بسحبها فسيتم محاسبتهم عليها بسعر مرتفع، ويؤكد ان القانون الجديد سيضع الضوابط كاملة من حيث تسعير الطاقة المولدة من المصادر الاخري وكيفية محاسبة المستثمرين عليها.

ويشير الى ان المجلس الاعلى للطاقة يؤكد ان المرحلة المقبلة تتطلب انتاج 10 ميجا من الكهرباء عن طريق الرياح، الامر الذى يفتتح المجال بل يحفز المستثمرين للدخول فى هذه الصناعة الواعدة.

وترى الدكتورة مني البرادعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان الارتفاعات المتلاحقة لاسعار البترول عالميا شجعت على الاتجاه نحو انتاج كل انواع الطاقة البديلة. وتشير الى ان التوسع في انتاج الطاقة البديلة كان في مراحل سابقة غير ذى جدوى.. ومع ما تشهده الساحة عالميا من حرب ضروس على الطاقة وارتفاع اسعار النفط عالميا بدأ التوجه الى انتاج الطاقة من مصادر بديلة اهمها الرياح والطاقة الشمسية. وتضيف عميد الكلية ان مصر تتمتع بوفرة كبيرة فى هذا المجال خاصة ان لدينا طاقة شمسية هائلة مقارنة بدول اخرى فضلا عن طاقة الرياح.